



Tikrit University

Journal of Al-Farahidi's Arts

DOI: <https://doi.org/10.51990/jaa.15.52.2.8>



**Lecturer. Dr. Ziad Fadhil
Abdullah**

E-Mail: zeyad0fad@gmail.com

Mobile: +9647703716487

General Directorate of Salahuddin Education
The Ministry of Education
Salahuddin
Iraq

Keywords:

- Iraq
- Crude Oil
- Kurdistan Region of Iraq
- Production Industry
- Oil Production
- Productive Oil Fields
- Oil Reserves

Article History:

Submitted: 15/06/2022

Accepted: 24/08/2022

Published: 08/12/2022

The Crude Oil Production Industry in The Kurdistan Region of Iraq - An Analytical Study

ABSTRACT

The research aims to analyze the reality of the crude oil production industry in the Kurdistan Region, which constitutes a point of negotiations and administrative, financial and political interactions between the Kurdistan Region and the Iraqi central government. Problems and challenges facing crude oil production in the Kurdistan Region.

Through the research (which included an introduction and three main axes), the emergence and development of the oil industry in the region was studied, and then focused on the geographical distribution of the producing oil fields and their spatial and economic characteristics. The development of crude oil production through different stages (2010, 2017, 2020) was also discussed, as well as the most important problems and challenges facing this industry in the region.

The reality of the oil industry in the Kurdistan Region requires finding a joint understanding formula between the regional government and the federal government, reconsidering the management of this natural resource, as well as adopting the principle of transparency in disclosing the actual production of crude oil in the region.



صناعة إنتاج النفط الخام في اقليم كردستان العراق - دراسة تحليلية

م. د. زياد فاضل عبد الله
البريد الالكتروني: zeyad0fad@gmail.com
رقم الجوال: +9647703716487

المديرية العامة لتربية صلاح الدين
وزارة التربية
صلاح الدين
العراق

المخلص

(يهدف البحث الى تحليل واقع صناعة انتاج النفط الخام في اقليم كردستان، والذي يشكل نقطة مفاوضات وتجادبات ادارية ومالية وسياسية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية. المشاكل والتحديات التي تواجه انتاج النفط الخام في اقليم كردستان.

تم من خلال البحث (والذي اشتمل على مقدمة وثلاثة محاور رئيسية) دراسة نشوء وتطور الصناعة النفطية في الاقليم، ومن ثم التركيز على التوزيع الجغرافي للحقول النفطية المنتجة وخصائصها المكانية والاقتصادية. كما تم تناول تطور انتاج النفط الخام عبر مراحل مختلفة (٢٠١٠، ٢٠١٧، ٢٠٢٠)، فضلا عن اهم المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الصناعة في الاقليم.

ان واقع الصناعة النفطية في اقليم كردستان تتطلب ايجاد صيغة تفاهم مشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، واعادة النظر بإدارة هذا المورد الطبيعي، فضلا عن اعتماد مبدأ الشفافية في الكشف عن الانتاج الفعلي للنفط الخام في الاقليم.

الكلمات المفتاحية:

- العراق
- النفط الخام
- إقليم كردستان العراق
- الصناعة الإنتاجية
- إنتاج النفط
- حقول النفط الإنتاجية
- الاحتياطي النفطي

تاريخ المقالة:

- قدمت: ٢٠٢٢/٠٦/١٥
- قبلت: ٢٠٢٢/٠٨/٢٤
- نشرت: ٢٠٢٢/١٢/٠٨

المقدمة

يشكل النفط الخام (والمواد الهيدروكربونية) مصدر ثروة لأغلب الدول التي تقوم بتصدير النسبة الأكبر من إنتاجها، وهو المحرك الرئيس لعجلة التنمية والاعمار ومصدر الدخل الأول لتلك الدول. لذا فان تطورها ومستوى الخدمات ودخل الفرد يعكس درجة التقدم وآلية استغلال تلك الثروات النفطية.

ومن المعلوم ان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة تتوزع من الجنوب الى الشمال، وتتباين هذه الثروة بين مناطق العراق من حيث التوزيع وكميات الاحتياطي والإنتاج والمساهمة في دخل الدولة. وان جميع الثروات النفطية في عموم العراق (وبضمنها نفط اقليم كوردستان) هي ملك للشعب كما نص الدستور العراقي الحديث، وبالتالي فان ادارة هذا القطاع يجب ان تكون موحدة وضمن نظام واحد؛ الا ان الاوضاع السياسية والادارية القت بضلالها على هذا القطاع في العراق عموماً واطليم كوردستان خصوصاً، لا سيما مع تراجع القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية والتي حصلت بعد عام ٢٠٠٣.

وتعد ادارة ملف النفط في اقليم كوردستان من الملفات الشائكة وغير الواضحة؛ ومحل خلاف بين الاقليم والحكومة المركزية. لذا لابد من البحث وتقصي الحقائق ومحاولة التوصل الى الصورة الحقيقية لانتاج النفط الخام في اقليم كوردستان بناءً على البيانات والدراسات المتوفرة واتباع المنهج الجغرافي التاريخي والسلمي، لرفد المختصين والباحثين بما يسهم في ادارة أفضل للقطاع النفطي.

مشكلة البحث:

هناك العديد من التساؤلات حول انتاج النفط في اقليم كوردستان من اهمها: ما مدى التطابق بين الامكانات النفطية واستغلالها بشكل متوازن في اقليم كوردستان العراق، وهل واقع الصناعة النفطية وكميات النفط المعلن عنها يتناسب وامكانات الموارد النفطية. وما هي أبرز المشاكل التي تواجه الصناعة النفطية في اقليم كوردستان.

فرضية البحث:

هناك حالة من عدم التطابق بين الامكانات النفطية واستغلالها بشكل متوازن في اقليم كوردستان، أضف الى ذلك ان وهل واقع الصناعة النفطية وكميات النفط المعلن عنها لا يتناسب كماً ونوعياً وامكانات الموارد النفطية، مما خلف جملة من المشاكل والتحديات التي تواجه الصناعة النفطية في اقليم كوردستان.

أهمية البحث:

١. توضيح القيمة المكانية للموارد النفطية في اقليم كوردستان.
٢. يكتسب القطاع النفطي في اقليم كوردستان أهمية كبيرة كمصدر اساسي للدخل وله أثر كبير وواضح على التطور العمراني.

٣. هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الموارد النفطية في اقليم كردستان.
٤. المساهمة في تحديث الخطط والسياسات التنموية لهذا القطاع بناء على التقييم الجغرافي.

أهداف البحث:

١. يهدف البحث الى تحليل التوزيع الجغرافي لموارد النفط الخام في اقليم كردستان.
٢. تسليط الضوء على قطاع النفط في اقليم كردستان لنتمكن من تحليل أفضل لتقدم هذا القطاع واهميته.
٣. اعطاء تصور حقيقي لإنتاج النفط الخام في اقليم كردستان، والذي يشكل نقطة مفاوضات وتجاذبات ادارية ومالية وسياسية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية.
٤. تحديد اهم المشاكل والتحديات التي تواجه انتاج النفط الخام في اقليم كردستان.

حدود البحث:

تشمل حدود البحث جميع المناطق التي تقع تحت ادارة حكومة اقليم كردستان العراق في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وتوجد فيها حقول نفطية ومناطق استكشافية، فضلا عن المناطق المتنازع عليها (في محافظات كركوك ونينوى) (*). وكما موضح في الخريطة (١).
اما الحدود الزمانية تمتد ما بين عام ٢٠٠٧ واصدار قانون النفط والغاز في الاقليم الى عام ٢٠٢٠.

أولاً: الاحتياطي انتاج النفط في اقليم كردستان والحقول المنتجة:

• بدايات انتاج النفط في اقليم كردستان:

ان كميات النفط الموجودة في الاقليم شجعت الحكومات الكردية على استغلال تلك الثروة لزيادة دخلها وتأمين الاموال اللازمة لإدارة الاقليم وترسيخ لفكرة الاستقلال السياسي. بالمقابل فان الشركات الاجنبية وجدت من الاقليم ارض خصبة للاستثمار في مجال الطاقة ومن هنا بدأت المفاوضات بين الجانبين ليتم الاتفاق مع العديد من الشركات على استغلال نفط الاقليم بصيغة عقود المشاركة في حقول نفط اقليم كردستان.

خريطة (١) اقليم كردستان العراق



المصدر: www.google.com/kurdistan-kurd-homeland-map

وكان قطاع النفط في إقليم كردستان في الفترة التي سبقت العقد الأخير من القرن الماضي قطاع مهمل ولا توجد حقول منتجة، وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ اقتصر انتاج النفط من الاقليم على حقل طقطق النفطي (من اثنين من آبار الحقل) وحتى عام ٢٠٠٣ ظلت حدود الاقليم ارضاً بكرة للصناعة النفطية. تسارع نمو هذا القطاع بعد العام ٢٠٠٣، وخاصة خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ بشكل مثير جداً وكان محركاً قوياً لنمو اقتصاد كردستان، لذا من الضروري إزالة العقبات التي تعترض سبيل هذا القطاع الاقتصادي ووضع خطة محكمة تبني قطاعاً نفطياً في كردستان^(١).

وتعد شركة كئل إنيرجي التركية أول شركة نفط عالمية تلتفت إلى إقليم كردستان، وبناءً على اتفاق مع حكومة إقليم كردستان أبرم في العام ٢٠٠٢ اتفاق لتطوير حقول الاقليم، وبدأت هذه الشركة العمل على تطوير حقل طقطق وإنتاج النفط منه، وكان حقل طقطق قد اكتشف منذ العام ١٩٧٨ وبدأ الإنتاج من بئرين فيه بكميات متواضعة جداً خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦^(٢).

بعد تشكيل وزارة الموارد الطبيعية في العام ٢٠٠٦، صدر في العام ٢٠٠٧ قانون النفط والغاز لإقليم كردستان وتم تأسيس المؤسسات الرسمية الخاصة بتنمية هذا القطاع^(٣). ثم ومن خلال تقسيم إقليم كردستان إلى ٤٨ قطاعاً وثمانية مناطق نفطية وبدء الإنتاج في حقل تاوكي، بدأت خطوات جذب الشركات الأجنبية كانت البداية الأولى لقيام إقليم كردستان بالتوجه نحو استغلال الثروة النفطية والحصول على مكاسب ومنافع مادية قد بدأ عام ٢٠٠٢ عندما أبرم الاقليم اول عقد (مشاركة) لا نتاج النفط لمنطقة وحقل (طق طق) في محافظة السليمانية. وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح النفط محل خلاف بين الاقليم والمركز لا سيما بعد فشل اقرار قانون النفط والغاز الاتحادي، مما حدا بالإقليم الى اصدار قانون النفط والغاز الخاص بالإقليم منتصف عام ٢٠٠٧ ، والذي نص على حق الاقليم الحصري بأعمال الاستكشاف والتطوير في اراضي الاقليم فضلا عن الاراضي المتنازع عليها، مستبعدا اي دور للحكومة المركزية في نفط اراضي المناطق الاخيرة، كما قام الاقليم بالإعلان عن خريطة تضمنت ما يزيد على (٥٧) رقعة استكشافية، وتضم عددا من الحقول والتراكيب، ووجهت الدعوة الى الشركات النفطية العالمية للتقديم على اساس عقود مشاركة^(٤).

وقد حاولت وزارة النفط العراقية والحكومة المركزية ومنذ عام ٢٠٠٧، التدخل في سياسة الاقليم بالتفرد باستغلال الثروة النفطية، في تلك الفترة معبرة عن ذلك بالإعلان عن الرفض ووضع الشركات المتعاقدة مع الاقليم في قائمة سوداء وتهديد الشركات الفائزة بإلغاء تراخيصها ضمن جولات وزارة النفط الاتحادية، الا انه لم ينفذ من ذلك شيء.

• الحقول المنتجة:

تتباين الحقول المنتجة في إقليم كردستان من حيث توزيعها وتاريخ اكتشافها فضلا عن انتاجها، حيث ان اغلب الحقول المنتجة هي حقول قديمة وهي الاعلى انتاجاً وبعضها جديدة تم دخولها الانتاج بعد احالة عقود المشاركة على الشركات النفطية في إقليم كردستان الانفة الذكر.

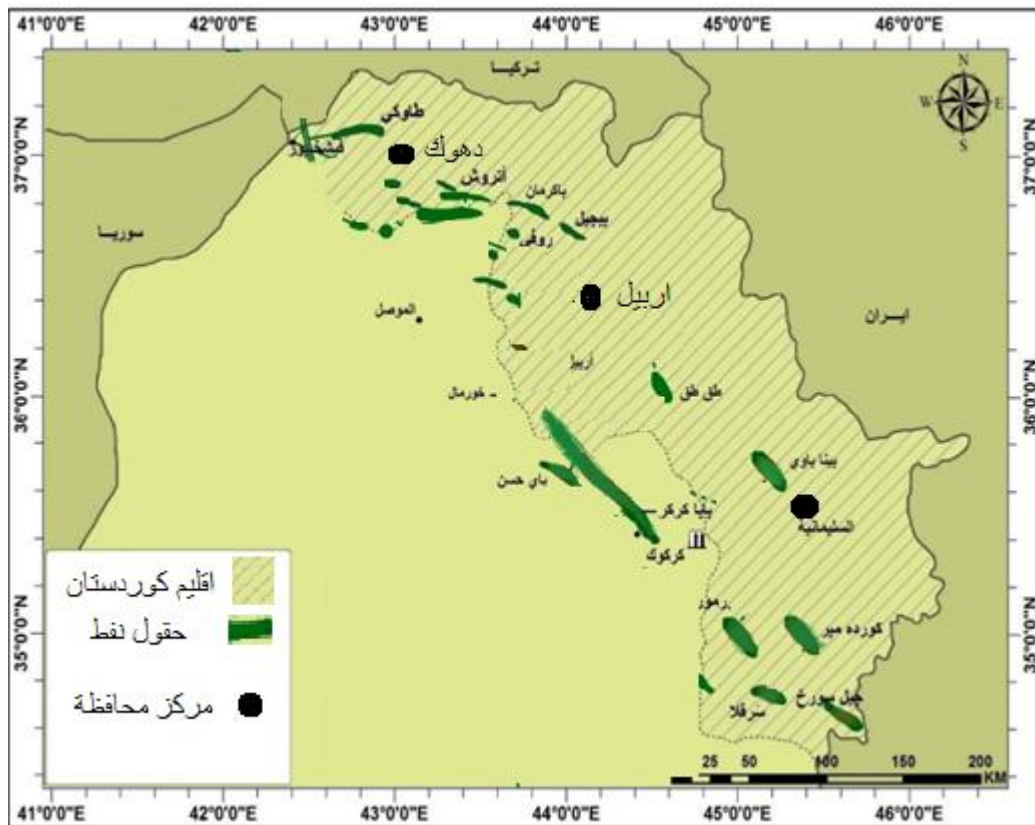
علما ان بعض هذه الحقول تقع في محافظات صلاح الدين وكركوك ونيوى وديالى (او ما يعرف بالمناطق المتنازع عليها).

ومما تجدر الاشارة اليه ان العديد من الشركات الاجنبية لم تتجح في العثور على النفط في العديد من مناطق الاقليم التي طرحت للتقريب، واعلنت بعض تلك الشركات عن نيتها الانسحاب واوقفت العمل وبعضها انسحب بالفعل، نهايات العقد الماضي لم يستطيع الاقليم انتاج النفط من حقول جديدة الا بكميات محدودة، وبقي يعتمد على حقول منتجة منذ العقدين الماضيين. ومن اهم حقول اقليم كردستان المنتجة والموضحة في الخريطة (٢)، ما يلي:

١. حقل طواق:

يقع الحقل في محافظة دهوك، وقد اكتشف من قبل شركة نفط العراق في العقد السادس من القرن الماضي. بعد عام ٢٠٠٣ تم عقد اتفاقية مشاركة الانتاج في حقل طواق مع شركة (DNO) النرويجية. والحقل من الحقول المهمة اذ وصل انتاجه النفطي الى ١١٠٠٠٠٠ ب/يوم، ومن المخطط الوصول الى طاقة انتاجية ١٢٠٠٠٠٠ ب/يوم في العقد الحالي، ونفط الحقل من النوع الجيد بمقياس ٤٠ (API) (American Petroleum Institute) (٢).^(٤)

خريطة (٢) حقول النفط المنتجة في اقليم كردستان



المصدر: اعتمادا على: وحيد انعام الكاكائي، جيوسياسية النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية، مجلة جامعة ديالى للعلوم الانسانية، المجلد ٨٥، ٢٠٢٠.

٢. حقل طق طق:

يقع الحقل الذي تم اكتشافه عام ١٩٦٠ من قبل شركة نفط العراق في محافظة اربيل، على بعد ٦٠ كم شمال شرقي كركوك، وتم توقف المرحلة الاولى من تطويره ومن ثم استأنف

العمل في الحقل في العقد السابع من القرن الماضي، وكان من المخطط ان يتم اكمال المنشآت ومد الانابيب وربط الحقل بنفط كركوك، الا ان قيام الحرب العراقية الايرانية ادى الى توقف المشروع. يقدر احتياطي النفط ١.٢ مليار برميل. بعد عام ٢٠٠٣ قامت حكومة الاقليم بالسيطرة على الحقل وتم طرح الحقل للاستثمار امام الشركات الاجنبية وبالفعل تم توقيع عقد مشاركة بالإنتاج بين الاقليم وشركة جينيل إنيرجي التركية بمشاركة شركة اداكاس بتروليوم السويسرية (المملوكة لسينوبك الصينية) ^(١).

وتبلغ الطاقة الانتاجية التصميمية للحقل ١٠٤٠٠٠ ب/ يوم، من النفط الخفيف بمقياس ٤٨ (API)، ومن المخطط ان يصل انتاج الحقل الى ١٥٠٠٠٠ ب/ يوم خلال العقد الحالي.

٣. حقل خورماله:

حقل خورماله هو في الحقيقة القبة الثالثة المشكلة لحقل كركوك، اذ يعد الاخير عبارة عن ثلاث قبب الاولى قبة بابا في الجنوب الشرقي وقبة افانه في الوسط وقبة خورماله في الشمال الغربي، ويمتد حقل كركوك باتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي لمسافة ١٠٥ كم وعرض ٢-٤ كم، مما جعل من القبة الثالثة موضع خلاف مع محافظة اربيل فيما يعرف بالمناطق المتنازع عليها، وبالتالي اصبحت قبة خورماله (بكامل معداتها) تحت ادارة اقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٨، ويقدر انتاج النفط من هذا الحقل ١٠٥٠٠٠ ب/ يوم ويقدر الاحتياطي من النفط بملياري برميل. ومما تجدر الاشارة اليه ان وزارة النفط العراقية قدمت عدة دعاوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية لاستعادة الحقل من اقليم كردستان ولم تحسم القضية الى غاية كتابة هذه الاسطر لأسباب سياسية ^(٧).

٤. حقل طاوكي:

هو أحد حقول الاقليم التي تم اكتشاف النفط فيها بعد عام ٢٠٠٧. والحقل ضمن حقول عقود المشاركة مع شركة (DNO) النرويجية وشركة جينيل انجري التركية. بعد تطوير الحقل عام ٢٠١٥ وصل الانتاج الى ٩٠٠٠ ب/ يوم. وفي عام ٢٠١٨ اعلنت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم عن زيادة انتاج حقل طاوكي الى ٥٠٠٠٠ ب/ يوم مما ادى الى ارتفاع صادرات نفط الاقليم الى ٤٠٠ ألف ب/ يوم ^(٨)، وتشير بيانات الشركة الاخيرة ان انتاج الحقل وصل الى ٧٠ ألف ب/ يوم. كما وتقدر الشركة النرويجية المشغلة لحقل طاوكي احتياطي النفط بنحو ٦٣٦ مليون برميل ^(٩).

٥. حقل شيخان:

تم اكتشاف الحقل عام ٢٠٠٧ بعد ان سيطر الاقليم على ارض الحقل التي كانت تابعة لمحافظة نينوى وأصبح تابع لمحافظة دهوك، وتم توقيع عقد مع شركة كلف كيستون البريطانية، واكتمل حفر البئر الاول عام ٢٠٠٩ اذ تبين وجود النفط في خمس طبقات بأعماق مختلفة. وتقدر الطاقة الانتاجية للحقل ٣٥٠٠٠ ب/ يوم من النفط الخفيف ٤٠ (API)، واحتياطي حوالي مليار برميل. ويعد من الحقول الانتاجية الرئيسية التي يعتمد عليها اقليم كردستان في تصدير النفط عبر انبوب النفط العراقي التركي ^(١٠).

٦. حقل اتروش:

يقع الحقل على بعد ٨٥ كم شمال غرب مدينة اربيل، تم طرح الحقل للمفاوضات عام ٢٠٠٧ مع الشركات الاجنبية، اذ تم توقيع عقد مشاركة الانتاج مع مجموعة شركات في مقدمتها شركة ابو ظبي الوطنية للطاقة البلغة حصتها ٤٧.٤٪ وجنرال اكسبلوريشن ٢٧.٦٪ وحكومة الاقليم ٢٥٪. وتم اكتشاف النفط في البئر الاول عام ٢٠١١، واستمرت اعمال تطوير الحقل وحفر الابار مما ادى الى وصول الطاقة الانتاجية للحقل الى ٣٣٠٠٠ ب/يوم بحلول عام ٢٠١٩ كما اعلنت شركة ابو ظبي (١١).

٧. حقل سوراتوكه:

يقع الحقل شمال مدينة دهوك على مسافة قريبة من حقل طاوكي. تم توقيع عقد مشاركة في الانتاج بين حكومة الاقليم وشركة هولود انترناشونال انرجي الامريكية عام ٢٠١٠، ليم العثور على النفط في البئر الاول بطاقة انتاجية ٧٠٠٠ ب/يوم وبمقياس ٣٧ (API)، ومن ثم تم تطوير الحقل بحفر بئر ثاني بطاقة انتاجية ٦٠٠٠ ب/يوم (١٢).

٨. حقل جيا سورخ:

هو من الحقول القديمة المكتشفة في العراق، اذ تم اكتشافه في العقد الاول من القرن الماضي ومن ثم استمرت اعمال تطوير الحقل بعدة مراحل. ويقع في محافظة ديالى ضمن المناطق المتنازع عليها مع الاقليم، وبذلك أصبح الحقل تحت ادارة حكومة اقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣. وتم طرح الحقل للتفاوض بين حكومة الاقليم والشركات الاجنبية، وفازت شركة جينل انرجي التركية وشركة لونغفورد الكندية بعقد شراكة في الانتاج. وتم المباشرة بعمليات الحفر وانتج النفط من الحقل منتصف عام ٢٠١٣ بمعدل ١٢٠٠٠ ب/يوم، ويعد نفط الحقل من النفوط الجيدة الخفيفة بمقياس ٤٢ (API) (١٣).

٩. حقل سركالالا:

هو من الحقول التي تم التفاوض عليها بين حكومة الاقليم والشركات الاجنبية بعد عام ٢٠٠٧، وتم التوقع مع شركة ويسترن زاكروس الكندية. وتم اعلان اكتشاف النفط في الحقل عام ٢٠١٤ من البئر الاول بمعدل انتاج ٩٠٠٠ ب/يوم وكثافة النفط ٤٠ (API). واعلنت الشركة المشغلة للحقل عن الوصول الى طاقة انتاجية ١٢٠٠٠ ب/يوم بعد تطوير البئر الاول وما زالت عملية تطوير الحقل مستمرة (١٤).

١٠. حقل دميرداغ:

يقع الحقل على مسافة قريبة من مدينة اربيل، اكتشف من قبل شركة نفط العراق عام ١٩٦٠، ويقدر احتياطي النفط بنحو ٥٥٠ مليون برميل. فازت شركة اوركس بتروليوم بعقد المشاركة عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٤ تم الاعلان عن انتاج النفط من الحقل بطاقة ٣٩٠٠ ب/يوم، ومن المخطط الوصول الى انتاج ١٥٠٠٠ ب/يوم بعد اكمال اعمال التطوير (١٥).

١١. حقل صفية:

يقع الحقل شمال غرب مدينة الموصل ضمن محافظة نينوى، وتقدر ابعاد طية حقل صفية المحدبة بحوالي ١١ كم طول و ٣٠٥ كم عرض، ويمتد داخل الاراضي السورية ويسمى بالسويدية (في سوريا)، اكتشف في العراق عام ١٩٧٤. تقدر الطاقة الانتاجية ٣٠ ألف ب/يوم. ويصنف نفط الحقل ضمن النوع الثقيل ٢٤ (API). والحقل حالياً تحت ادارة حكومة اقليم كردستان التي تسيطر عليه منذ احداث عام ٢٠١٤، ولا توجد معلومات حالية لدى وزارة النفط العراقية حول الانتاج من الحقل ومنافذ التسويق، ويقدر الخبراء في وزارة النفط العراقية انتاج الحقل بحوالي ٢٠٠٠ ب/يوم^(١٦).

١٢. حقل قره جوق:

اكتشف الحقل من قبل شركة نفط العراق عام ١٩٦٠، ويقع قرب مدينة اربيل، وهو محاذي لحقل كركوك من جهة الشمال الغربي، ويقدر احتياطي النفط بنو ٥٠٠ مليون برميل بعد اكتمال حفر البئر الاول أعلن عن انتاج النفط من الحقل بطاقة ٢٠٠٠ ب/يوم^(١٧).

١٣. حقل جمجمال:

اكتشف الحقل عام ١٩٥٨ من قبل شركة نفط العراق، ويقع شرق مدينة كركوك وأصبح تحت ادارة حكومة اقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣، وقد تم طرح الحقل امام الشركات الاجنبية لغرض تطويره، ليتم توقيع عقد الشراكة بالانتاج مع شركة دانه غاز الاماراتية الى جانب شركات اخرى. ويعد نفط الحقل من النفوط الثقيلة بمقياس ٦٤ (API) مع وجود نسبة متوسطة من الكبريت. ومما تجدر الاشارة ان الحقل يحتوي على كميات جيدة من الغاز^(١٨).

• الحقول المكتشفة تحت التطوير:

بعد عام ٢٠٠٧ ونتيجة الخطط النفطية لإقليم كردستان والتعاقد مع الشركات النفطية العالمية، باشرت تلك الشركات العالمية بحفر الابار النفطية في العديد من الحقول والمناطق؛ نتج عن ذلك انجاز عدد من الابار ضمن حقول قديمة (منتجة سابقة الذكر) فضلاً عن اكتشاف حقول جديدة. ويوجد في اقليم كردستان العديد من الحقول المكتشفة قيد التطوير منها (حقل قند، حريز، ميران، بازيان، كورد ديمير، سنكاو، وغيرها من الحقول الصغيرة).

ثانياً: احتياطي وانتاج وتصدير النفط من حقول اقليم كردستان لعام ٢٠٢٠:

• الاحتياطي النفطي في اقليم كردستان:

تشير بيانات وتصريحات وزارة الموارد الطبيعية والشركات الاجنبية المشغلة للحقول في الاقليم، بامتلاك أكثر من ٤٥ مليار برميل من النفط الخام، والحقيقة ان الجزء الاكبر من هذا الاحتياطي هو يقع ضمن المناطق المتنازع عليها، أضف الى ذلك ان قسم من حقول نفط الاقليم تم اكتشافها قبل عام ٢٠٠٣ وقسم اكتشف في السنوات اللاحقة وبعضها طوروا بعضها في قيد التطوير وقسم اخر ترك. وهناك مجموعة من الاعتبارات التي اعطت الصناعة النفطية في الاقليم مكانة متميزة واهمها^(١٩) ما يأتي:

١. الاستقرار السياسي والامن في الاقليم مما شجع على قدوم العديد من الشركات الاجنبية وقيامها باستثمارات اقتصادية في مختلف القطاعات ومنها القطاع النفطي.
٢. يشكل اقليم كردستان ارض خصبة للصناعة النفطية، وهو من أكثر مناطق الشرق الاوسط التي جرت بها عمليات استكشاف في العقد الاخير.
٣. امتلاك الاقليم احتياطي يقدر أكثر من ٤٥ مليار برميل من النفط الخام ما بين احتياطي مؤكد، محتمل، ومنتوق.
٤. الموقع الجغرافي لإقليم كردستان وقرب المسافة من الاسواق الاوروبية عبر البحر المتوسط.
٥. يشكل الاقليم المنفذ الشمالي لتصدير نفط العراق، وتتوع طرق النقل المتمثلة بطرق السيارات والانايبب، ما شجع على تطوير انتاج النفط الخام لاسيما وان انتاج الاقليم هو موجه نحو التصدير بالدرجة الاساس.

• انتاج النفط:

ان انتاج النفط الخام من اقليم كردستان محل جدل واسع بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم بسبب تباين البيانات والمبالغ المعلنة من قبل الاقليم والبيانات المتوقعة في وزارة النفط العراقية. ومن خلال البيانات المتوفرة الخاصة بإنتاج الحقول والمعلن عنه من قبل الشركات المشغلة والتقديرات من قبل الخبراء أمكن تحديد كميات الانتاج لفترات مختلفة.

يتضح من خلال الجدول (١) والشكل (١) ان معدل انتاج النفط الخام في اقليم كردستان عام ٢٠٢٠ بلغ (٥٢٤) ألف ب/ي. وان اعلى كمية انتاج كانت من حقل طواق اذ بلغ المعدل ١١٢ ألف ب/يوم. ومن ثم يأتي حقلي خرماله وطق طق بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي وبمعدل (١١٠، ١٠٤) الف ب/ي لكل منهما. اما اقل كمية منتجة فكانت في حقول (صفية، وقره جوق، وجمجمال) وبمعدل (٢٠٠٠) ب/ي لكل منها. وان معدل الانتاج زاد عن عام ٢٠١٧ حيث كان (٤٩٣.١) ألف ب/ي، وفي عام ٢٠١٠ كان الانتاج (٣٦٧) ألف ب/ي.

وتعمل حكومة اقليم كردستان جاهدة على زيادة الانتاج من النفط الخام من خلال تطوير الحقول المنتجة وادخال حقول جديدة الى الانتاج وبما يعزز موارد الاقليم.

وان جزء كبير من النفط المنتج في الاقليم يذهب للتصدير لتوفير الاموال الاجنبية، اذ يعتمد على الحقول المنتجة داخل الاقليم فضلا عن الحقول الواقعة خارج حدود الاقليم (المحددة قبل عام ٢٠٠٣)، مثال ذلك حقل خرماله الذي هو جزء من حقل كركوك، وكذلك حقل جمجمال، وحقل صفية الذي تم السيطرة عليه من قبل الاقليم بعد احداث عام ٢٠١٤ وهو ما يزال الى وقت كتابة هذا البحث تحت سيطرة الاقليم. أضف الى ذلك ان الاقليم سيطر على حقول باي حسن وعين زالة بعد الاحداث الاخيرة المذكورة وقام بتصدير كميات كبيرة منها، الى ان تم استعادتها بعد عام ٢٠١٧ من قبل الحكومة الاتحادية.

ويقوم الاقليم خلال العقد الاخير واعتمادا على تصريحات وزارة الموارد الطبيعية باستهلاك جزء قليل من النفط المنتج داخل الاقليم في مصافي الاقليم، منها (مصفى بازيان في السليمانية بطاقة ١٠ ألف ب/ي، ومصفى كار في اربيل بطاقة ٤٠ ألف ب/ي، مصفى قيوان ١٠ ألف ب/ي).

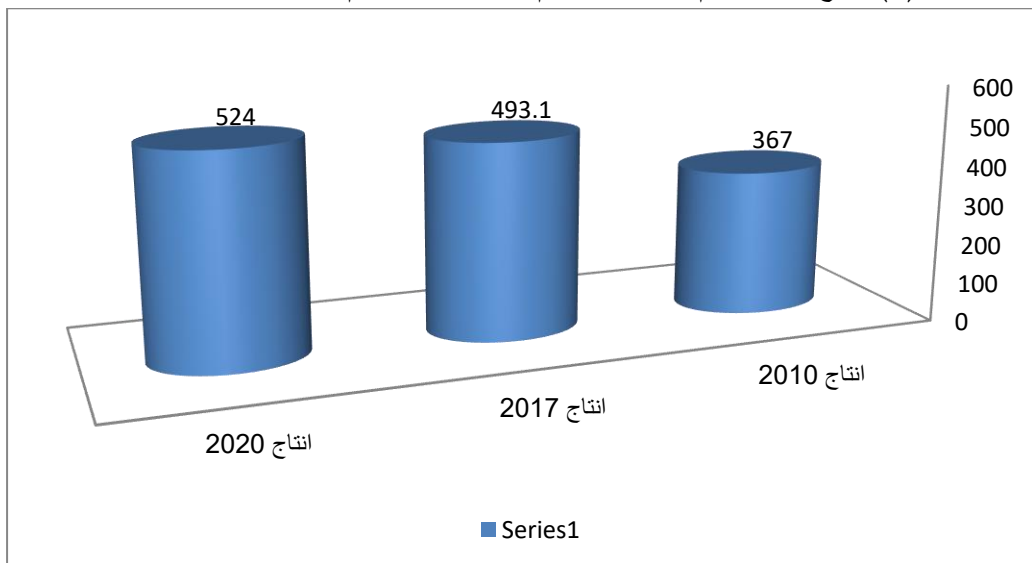
جدول (١) انتاج النفط الخام من حقول اقليم كردستان للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٧، ٢٠٢٠

ت	اسم الحقل	الانتاج ٢٠١٠ ألف ب/ي	الانتاج ٢٠١٧ ألف ب/ي	الانتاج ٢٠٢٠ ألف ب/ي
١	طواق	٩٠	١١٠	١١٢
٢	طق طق	١٠٠	١٠٤	١٠٤
٣	خرمالة	١٠٥	١٠٥	١١٠
٤	طاوكي	٥٠	٩٠	٩٠
٥	شيخان	٢٠	٣٥	٣٥
٦	اتروش	-	٣٠	٣٠
٧	سوارتوكه	-	٢	١٢
٨	جيا سورخ	٢	٢	١٢
٩	سركالالا	-	٩.٥	٩
١٠	دميرداغ	-	٣.٦	٤
١١	صفية	-	٢	٢
١٢	قره جوق	-	-	٢
١٣	جمجمال	-	-	٢
	المجموع	٣٦٧	٤٩٣.١	٥٢٤

* حسب بيانات الربع الاول من عام ٢٠٢٠ المعلن عنها من قبل وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان وشركة ديلوت.

المصدر: عصام الجليبي، مصدر سابق، ص ٣٥٢، وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان وشركة ديلوت، مراجعة انتاج وصادرات النفط لحكومة اقليم كردستان ٢٠٢٠

شكل (١) انتاج النفط الخام من حقول اقليم كردستان للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٧، ٢٠٢٠



المصدر: اعتمادا على جدول (١)

• تصدير النفط من اقليم كردستان:

ان وجود صناعات نفطية في مكان ما هو نتيجة مباشرة لمجموعة من العلاقات المكانية بين عناصر النظام، ومن العناصر المكانية المهمة هي البنية التحتية لنقل وتصدير النفط. اذ تعمل على توفير الاحتياجات الضرورية في بداية قيام الصناعة ومن ثم تدخل كعنصر اساس في تحديد تكاليف الانتاج، وبعد ذلك تنقل الصناعة من نطاقها المحلي الى العالمي^(٢٠). ويعد النقل بالأنابيب أحد وسائل النقل الثابتة والمتخصصة بنقل النفط على نطاق واسع، فضلا عن عمليات النقل بالصحاري عبر طرق النقل البرية، وقد شهد العراق في القرن الماضي تطورا واضحا في نقل النفط عبر الانابيب وصولا الى موانئ التصدير عبر الخليج العربي والبحر المتوسط ليتم تحميله بناقلات النفط وتصديره للعالم.

يعد تصدير النفط الخام الى الاسواق الخارجية هو العامل الاساس والهدف الاستراتيجي لقيام الصناعة الاستخراجية في كردستان، وان الاقليم كان وما زال يعتمد على تصدير النفط في الحصول على الدخل. وان النسبة الاكبر من انتاج الاقليم يذهب الى التصدير وباقي الانتاج من النفط الخام موجه نحو السوق الداخلية المتمثلة بالمصافي وبعض محطات توليد الطاقة الكهربائية الصغيرة.

ويمتد الاقليم التجاري للنفط الخام المنتج داخل الاقليم المار عبر البحر المتوسط الى عدة دول عالمية، حيث تعد تركيا ودول الشرق الاوسط السوق التجاري الاول للنفط الخام الكوردستاني بسبب قرب المسافة بين منافذ التصدير الشمالية على البحر المتوسط وهذه الدول. كما وتعد دول اوربا السوق التجاري الثاني.

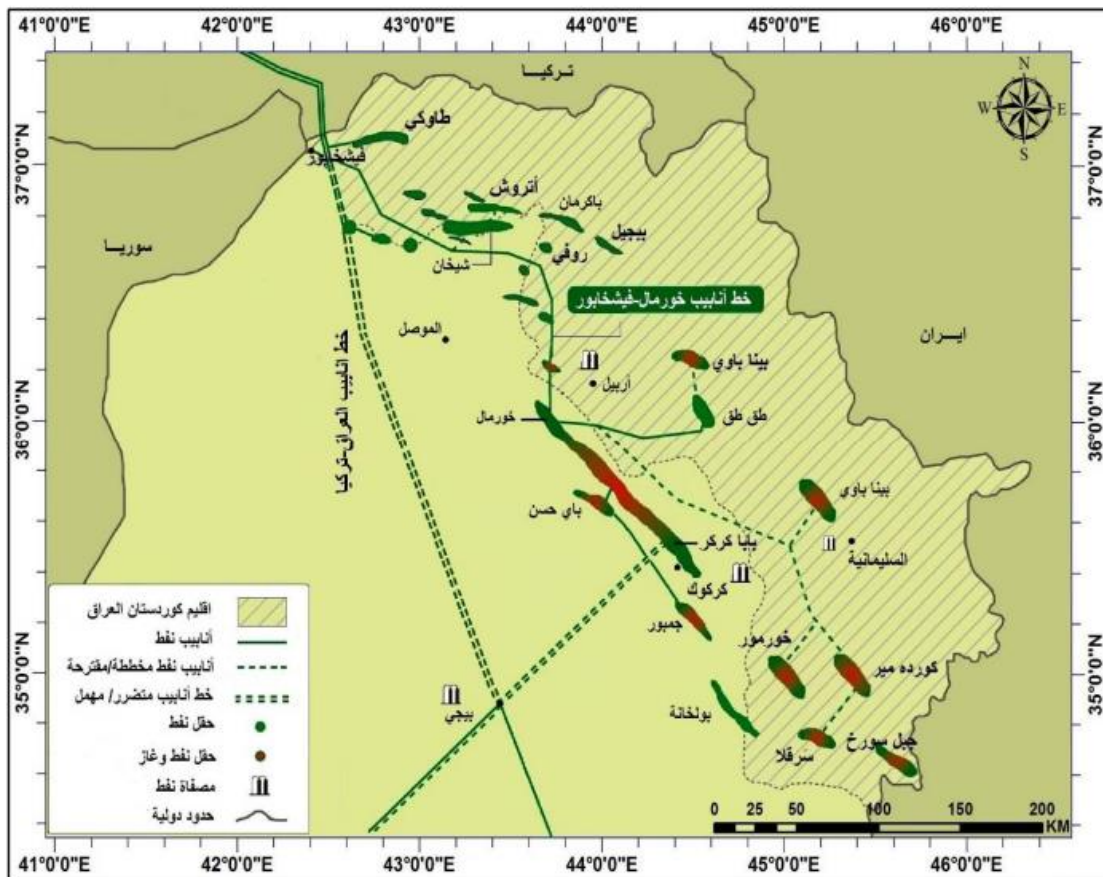
ويعد النقل بالأنابيب أحد وسائل النقل الثابتة والمتخصصة بنقل النفط الكوردستاني على نطاق واسع، فضلا عن عمليات النقل بالصحاري عبر طرق النقل البرية، عبر البحر المتوسط ليتم تحميله بناقلات النفط وتصديره للعالم أضف الى ذلك منظومة النقل بالأنابيب الداخلية لنقل النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية الى المصافي ومناطق الاستهلاك، والخريطة رقم (٣) توضح خطوط انابيب نقل النفط الخام (والغاز) في الاقليم.

هناك خط واحد يعمل باتجاه تركيا وهو الخط العراقي - التركي الذي يتكون من انبوبان بالمسار نفسه، الاول الذي انجز عام ١٩٧٧ بطول ١٠٠٥ كم وبطاقة (١) مليون ب/ي والانبوب الثاني الذي انجز عام ١٩٨٧ بطاقة نصف مليون ب/ي، عبر محطتي الضخ داخل العراق (IT 1, 2 International Transport)، وثلاث محطات داخل تركيا بعد العام ٢٠٠٣ تعرض الخط العراقي التركي الى عدة هجمات مما ادى توقف التصدير مرات عدة، والخط الان يعمل بمسار الانبوب الاول (٤٠ انج) علماً ان حكومة اقليم كردستان قامت في بدايات العقد الماضي بالمشروع ببناء شبكة خطوط انابيب تربط حقول الاقليم مع الخط الاول (عند الحدود التركية) لتصدير النفط عبر ميناء جيهان وتم اكمال اعمال الربط عام ٢٠١٣، وفي كانون الثاني

عام ٢٠١٤ اعلن اقليم كردستان عن تصدير اولى كميات نفط خام الاقليم (من حقل طاوكي) عبر ميناء جيهان التركي.

ومن الاشكاليات التي تواجهها صناعة النفط في اقليم كردستان هو تصدير النفط والمحدد بالمنفذ الشمالي عبر البحر المتوسط فقط وعدم وجود مرونة تصديرية وتأثره بالأوضاع السياسية والامنية وتوقفه لعدة مرات، ودفع رسوم عبور الانبوب عبر اراضي الدول المجاورة ورسوم التصدير، أضف الى ذلك المسافات الطويلة التي تقطعها الخطوط وتكاليف الانجاز الباهظة^(٢١). ان تصدير اقليم كردستان النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي؛ يكون على حساب الكميات المصدرة من شركة نفط الشمال (المقدرة بحوالي ١٠٠ اف ب/ ي) ويقلل من امكانية زيادة تصدير النفط من حقول كركوك ونينوى. لا سيما وان انبوب الخط الثاني عبر تركيا متوقف بسبب الدمار الذي لحق به بعد عام ٢٠٠٣ في منطقة فيشخابور.

خريطة (٣) خطوط انابيب نقل النفط الخام في اقليم كردستان



المصدر: الخريطة من عمل الباحث اعتمادا على: وحيد انعام الكاكائي، جيوسياسية النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والفاعول الاقليمية والدولية، مجلة جامعة ديالى للعلوم الإنسانية، المجلد ٨٥، ٢٠٢٠

ثالثاً: مشاكل وتحديات انتاج النفط في اقليم كردستان:

١. التحدي السياسي:

ان انعكاسات الاوضاع السياسية تبدو واضحة على واقع صناعة استخراج النفط ضمن حدود الاقليم، حيث التنافس والانقسام بين الاحزاب الرئيسية الحاكمة (الاتحاد الوطني والديموقراطي الكوردستاني) على ادارة الدولة في ذات الوقت الذي تسيطر فيه هذه الاحزاب على مفاصل

الدولة، مما خلق جملة مشاكل اقتصادية هيكلية تبدو جلية في ملف الديون (للشركات الاجنبية) وعدم الشفافية في الكشف عن واردات الدولة، وعدم قدرة الجهاز المالي من تغطية النفقات العامة بشكل مستقل عن الحكومة المركزية^(٢٢). ومن الواضح ان الاقليم ينقسم جغرافيا بين حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي يسيطر على محافظتي (السليمانية وحلجة)، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني الذي يسيطر على محافظتي (اربيل ودهوك). أضف الى ذلك النفوذ لبعض الاحزاب الاخرى مثل حزب التغيير والجماعة الاسلامية. نتج عن ذلك تدخلات وتوجهات اقليمية باتجاه إيران وتركيا، وعمليات تهريب النفط وابرار عقود استثمارية وعقود مشاركة في القطاع النفطي^(٢٣).

٢. ضعف مرونة تصدير النفط:

تعد تركيا المنفذ الوحيد لتصدير نفط اقليم كوردستان عبر انبوب كوردستان - جيهان، وهي مشكلة جيوبولتيكية تواجه الصناعة النفطية في اقليم كوردستان لاسيما وان اقتصاد الاقليم اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط المصدر من خلال الانبوب الانف الذكر. أضف الى ذلك استثمار عدد من شركات النفط التركية في قطاع النفط في اقليم كوردستان وان اي خلاف بين الجانبان سوف يؤدي بالنتيجة الى خسارة كبيرة للاقليم وتوقف القطاع النفطي. وقد صرح الرئيس التركي على أثر اجراء استفتاء انفصال اقليم كوردستان عن العراق في ٢٥ ايلول ٢٠١٧؛ وعقب الاعلان عن قيام الجيش التركي والجيش العراقي بأجراء مناورات عسكرية في اليوم الثاني من الاستفتاء (٢٦ ايلول)، عن عواقب اعلان استقلال كوردستان بقوله بأنهم (اي الاكراد) سيتركون في حالة ازمة عندما تبدأ تركيا بفرض العقوبات؛ والامر سينتهي عندما تغلق تركيا صنابير النفط عبر اراضيها وستختفي جميع عائدات الاقليم. الا ان تركيا لم تقم بذلك الامر لأهداف اقتصادية بعيدة متمثلة بأمن الطاقة^(٢٤).

ان تصدير النفط الخام من اقليم كوردستان بحاجة الى مرونة وتوسيع، وعدم الاعتماد على الانبوب الكوردستاني - التركي ورهن هذه الصناعة بالعلاقة مع تركيا كمرر لتصدير النفط. وبإمكان اقليم كوردستان التفاهم مع حكومة بغداد وحل المشاكل العالقة بموضوع الصناعة النفطية والاستفادة من المنافذ الجنوبية والغربية العراقية في توسيع وتنويع ممرات تصدير نفط الاقليم.

٣. الخلاف مع المركز في ادارة ملف النفط:

من التحديات التي تواجه صناعة النفط في الاقليم تناقض الرؤى في ادارة ملف النفط بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية وعدم الانسجام الظاهر من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية. وان الازمة مع اقليم كوردستان هي في الحقيقة ازمة دستورية ومن ثم قانونية، اذ ترى حكومة بغداد ان تطوير الحقول والتعاقد مع الشركات والتسويق يجب ان تحصر بيد وزارة النفط الاتحادية والشركات التابعة لها ذات العلاقة بحسب المادة ١٣٠ من الدستور العراقي، بينما ترى حكومة الاقليم ان ادارة ملف النفط في الاقليم هي من صلاحيات حكومة اقليم كوردستان ممثلة بوزارة الموارد الطبيعية وذلك استناداً لقانون ٢٢ من سنة ٢٠٠٧ الذي شرعه الإقليم^(٢٥). أضف الى

ذلك هناك أشكال فيما يتعلق بألية إيداع الواردات المالية المتأتية من المبيعات النفطية، حيث بحسب القوانين النافذة، ترى بغداد أن جميع الواردات يجب أن تودع في الخزينة الاتحادية ومن ثم توزع بحسب تخصيصات الموازنة الاتحادية، كما يجب إيداع الواردات الناتجة عن تصدير النفط والغاز في صندوق تنمية العراق (DFI) في نيويورك لتستقطع منه التعويضات المتعلقة بغزو النظام السابق للكويت بمقدار ٥٪ قبل أن تصل المدخولات إلى الخزينة الاتحادية في العراق. وهذا ما لا ترغب به أربيل مطالبة بوضع حساب خاص في تركيا يكون تحت سيطرتها لاستقطاع كلف الإنتاج وأرباح الشركات يتبعها استقطاع حصة الإقليم المقدرة بـ ١٧٪ قبل أن تصل المبالغ المتبقية إلى وزارة المالية الاتحادية. كما ان هناك اشكال اخر حول مبيعات النفط الخام في إقليم كردستان اذ لا توجد أرقام محددة للمئات من الحوضيات المحملة بالنفط والتي تتجه يومياً إلى تركيا وإيران، حيث تصف الحكومة الاتحادية هذه الممارسة بالتهريب لأنها خارج نطاق سيطرتها إدارياً وتجارياً. وبالتالي فإن النفط الذي يُباع محلياً أو يُصدّر خارج البلاد دون علم وزارة النفط الاتحادية يُصنّف كنفط مهرب، علماً بأن كل العمليات النفطية في إقليم كردستان هي خارج سيطرة الحكومة الاتحادية، لذا فإن الافتقار إلى أي أدلة ثبوتية ستعيق الحكومة الاتحادية من ملاحقة المهربين" (٢٦).

٤. العقود والتراخيص النفطية في الإقليم:

اجرت حكومة الاقليم ٥١ عقداً مع شركات النفط العالمية لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز (حقول استكشافية وحقول منتجة) في الاقليم والمناطق المتنازع عليها. وبواقع ٥٧ رقعة استكشافية وتطويرية. وان اغلب هذه العقود من نوع عقود مشاركة الانتاج (PSA)، ما عدا ثلاث منها بصيغة خدمة تطوير، وهذه عقود المشاركة تعطي الاقليم صلاحيات واسعة في ادارة ملف النفط بعيداً عن الحكومة الاتحادية. وتعد صيغة عقود المشاركة من اقل العقود المعمول بها في العالم لما تتصف به من سلبيات، ومن أبرز السلبيات على عقود مشاركة الانتاج في الاقليم ما يلي (٢٧):

- غياب الشفافية في ادارة الملف النفطي وعدم الاعلان عن الاحصاءات والتكاليف والارباح والانتاج من نفط الاقليم.
- طول مدة العقود التي قد تمتد الى ٣٢ عاماً، حيث يكون الاستكشاف (٥) سنوات قابلة للتمديد الى (٧)، الانتاج والتطوير (٢٠) عاماً قابلة للتمديد (٥) سنوات.
- كما ان العقود الموقعة تقع ضمن المناطق التي تكون نسبة المجازفة فيها كبيرة، وهذا يصب في صالح الشركات المتعاقدة لارتفاع نسبة الارباح في حال نجاح الاستثمار.
- وتكون حوافز وارباح الشركات الاجنبية متمثلة بحصتها من نفط الربح، بعد تسديد التكاليف النفطية البالغة ٤٠٪ واستقطاع حصة الاقليم من الربح ١٠٪ والمتبقي هو النفط الربح يتم تقاسمه بين الشركات والاقليم حسب الحصة والاسهم حيث ان للإقليم حصة

لا تزيد عن ٢٥٪ وهذا يصب في صالح الشركات المتعاقدة التي تكون ارباحها أكبر من ارباح الاقليم.

- عدد العقود كبير قياساً بالاحتياطي النفطي، ولا يوجد خط شروع محدد للحقول المنتجة، او سقف الانتاج المستهدف.
- يتم توظيف العاملين في الشركات بنسبة (٢٧٪) من ابناء الاقليم و (٧٣٪) من الاجانب.

الاستنتاجات:

١. ان معدل انتاج النفط الخام في اقليم كردستان عام ٢٠٢٠ بلغ (٥٢٤) ألف ب/ي. وان اعلى كمية انتاج كانت من حقل طواق اذ بلغ المعدل ١١٢ ألف ب/يوم. وهو اعلى من معدل الانتاج عام ٢٠١٧ حيث كان (٤٩٣.١) ألف ب/ي، وفي عام ٢٠١٠ كان الانتاج (٣٦٧) ألف ب/ي.
٢. اقتصر انتاج النفط من الاقليم خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ على حقل طقطق النفطي وحتى عام ٢٠٠٣ ظلت حدود الاقليم ارضاً بكرّاً للصناعة النفطية.
٣. قامت حكومة الاقليم بالسيطرة على بعض الحقول الواقعة خارج حدود الاقليم منها حقل خورماله بعد عام ٢٠٠٣، وحقل صفية عام ٢٠١٤.
٤. تشير بيانات وتصريحات وزارة الموارد الطبيعية والشركات الاجنبية المشغلة للحقول في الاقليم، بامتلاك احتياطي يقدر بأكثر من ٤٥ مليار برميل من النفط الخام، والحقيقة ان الجزء الاكبر من هذا الاحتياطي هو يقع ضمن المناطق المتنازع عليها
٥. ان حكومة اقليم كردستان قامت ببناء شبكة خطوط انابيب تربط حقول الاقليم مع الخط العراقي التركي (الاول) لتصدير النفط عبر ميناء جيهان وتم اكمال اعمال الربط عام ٢٠١٣، وفي كانون الثاني عام ٢٠١٤ أعلن اقليم كردستان عن تصدير اولى كميات نفط خام الاقليم (من حقل طاوكي) عبر ميناء جيهان التركي.
٦. هناك مجموعة من التحديات والمشاكل التي تواجه انتاج النفط في اقليم كردستان من اهمها (الخلاف مع الحكومة المركزية حول ادارة الملف النفطي، ضعف المرونة التصديرية، التنافس والانقسام بين الاحزاب الرئيسية الحاكمة على ادارة القطاع النفطي).
٧. ان اغلب عقود النفط في الاقليم من نوع عقود مشاركة الانتاج (PSA)، وفيها سلبيات كثيرة وهي تعطي الاقليم والشركات صلاحيات واسعة في ادارة ملف النفط بعيداً عن الحكومة الاتحادية.
٨. تعد تركيا المنفذ الوحيد لتصدير نفط اقليم كردستان عبر انبوب كردستان - جيهان، وهي مشكلة جيوبوليتيكية تواجه الصناعة النفطية في اقليم كردستان.

التوصيات:

١. ضرورة ايجاد صيغة تفاهم مشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية لإدارة الملف النفطي في الاقليم، والاستفادة من هذا المورد بما يخدم مصلحة العراق.
٢. اعادة النظر بإدارة الملف النفطي داخل اقليم كردستان، خصوصاً التعاقد مع الشركات الاجنبية وكميات الانتاج وبما يتناسب والامكانيات المتوفرة داخل الاقليم.

٣. تطوير الحقول المكتشفة، وعدم التوسع بالاستكشافات الجديدة وبما يتناسب مع المحافظة على الثروة والبيئة الطبيعية في الاقليم.
٤. الاستفادة من البنية التحتية النفطية في وسط وجنوب العراق لإيجاد منافذ تصدير جديدة لنفط الاقليم، فضلا عن الاستفادة من خبرة وزارة النفط العراقية في ادارة الملف النفطي.
٥. اعتماد مبدأ الشفافية في الكشف عن الانتاج الفعلي للنفط الخام في اقليم كوردستان.

الهوامش:

- (*) تعرف المناطق المتنازع عليها (وبحسب المادة ١٤٠ من الدستور العراقي) بأنها المناطق التي تم تعديل حدودها الادارية ما بين عام ١٩٦٨-٢٠٠٣ عبر مراحل وظروف متباينة، والواقعة في أربع محافظات (كركوك، نينوى، صلاح الدين، وديالى)، وتطالب حكومة اقليم كردستان بضمها الى حدود الاقليم. للمزيد ينظر: سارة يونس كاكل، المناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الوسط، ٢٠١١.
- (١) عصام الجبلي، ٥٠ عاما في عالم النفط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٩، ص ٣٣٧-٣٤٠.
- (٢) مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق. تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى عام ٢٠٢٥، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١-١٢.
- (3) Amy Mayers Jaffe, JAMES A. Baker Institute for Public Policy, Rice University, 2007, p 45-46.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٢-١٣.
- (٥) عصام الجبلي، مصدر سابق، ص ٣٤٢-٣٤٣.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٣٤١.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٣٤١-٣٤٢.
- (8) <https://www.mawazin.net/Details.aspx?Jimare>.
- (9) <https://baghdadtoday.news/news>.
- (١٠) غانم عناز، العراق وصناعة النفط والغاز، دار الوضاح للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٩، ص ٣٣١.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٣١٠.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
- (١٥) ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيز، الصناعة النفطية في العراق، مجموعة العدالة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٢٣.
- (١٦) زياد فاضل عبد الله السامرائي، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص ١٠٠.
- (١٧) ناجي مزهر عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٢٢٣.
- (١٨) غانم عناز، مصدر سابق، ص ٣١٩-٣٢٠.
- (١٩) فلوريان اميرليير، داليا زامل، النفط والغاز في اقليم كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان للدراسات والتخطيط (ترجمة وتحريير المركز)، ٢٠١٨، ص ٣.
- (٢٠) علي سالم احمدان الشواروة، مصدر سابق، ص ٢٥٠.
- (٢١) مجيد ملوك السامرائي، جغرافية النقل الحديثة، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١١، ص ٢٨٥-٢٨٦.
- (22) Ibtisam Kamal, Oil & Gas Industry of Kurdistan Region of Iraq: Challenges and Opportunities, Soran University, 2018, p. 4.
- (٢٣) خورشيد دلي، الصراع بين اربيل والسليمانية، الاسباب والمآلات، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٢١.
- (٢٤) وحيد انعام الكاكاوي، جيوسياسية النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية، مجلة جامعة ديالى للعلوم الانسانية، المجلد ٨٥، ٢٠٢٠، ص ١٤.
- (٢٥) صدام فيصل كوكز المحمدي، اشكاليات ادارة النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٢٠، ص ٧-٨.
- (٢٦) لؤي الخطيب، ازمة نفط كردستان دستورية وليست قانونية، صحيفة الوطن القطرية، ٢٤ فبراير، ٢٠١٤، www.al-watan.com.
- (٢٧) للمزيد ينظر: نصيف جاسم علي، نبيل جعفر عبد رضا، التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في اقليم كردستان. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد العاشر، ٢٠١٨، جامعة البصرة، ص ٤-٧.

المصادر

- ١- عصام الجلبي، ٥٠ عاما في عالم النفط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٩، ص ٣٣٧-٣٤٠.
- ٢- مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق. تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى عام ٢٠٢٥، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١-١٢.
- ٣- غانم عناز، العراق وصناعة النفط والغاز، دار الوضاح للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٩، ص ٣٣١.
- ٤- ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيز، الصناعة النفطية في العراق، مجموعة العدالة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٢٣.
- ٥- زياد فاضل عبد الله السامرائي، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص ١٠٠.
- ٦- فلوريان اميرليير، داليا زامل، النفط والغاز في اقليم كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان للدراسات والتخطيط (ترجمة وتحرير المركز)، ٢٠١٨، ص ٣.
- ٧- مجيد ملوك السامرائي، جغرافية النقل الحديثة، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١١، ص ٢٨٥-٢٨٦.
- ٨- خورشيد دلي، الصراع بين اربيل والسليمانية، الاسباب والمآلات، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٢١.
- ٩- وحيد انعام الكاكائي، جيوسياسية النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية، مجلة جامعة ديالى للعلوم الانسانية، المجلد ٨٥، ٢٠٢٠، ص ١٤.
- ١٠- صدام فيصل كوكز المحمدي، اشكاليات ادارة النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٢٠، ص ٧-٨.
- ١١- لسؤي الخطيب، ازمة نفط كردستان دستورية وليست قانونية، صحيفة الوطن القطرية، ٢٤ فبراير، ٢٠١٤، www.al-watan.com.
- ١٢- نصيف جاسم علي، نبيل جعفر عبد رضا، التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في اقليم كردستان. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد العاشر، ٢٠١٨، جامعة البصرة، ص ٤-٧.
- 13- Amy Mayers Jaffe, JAMES A. Baker Institute for Public Policy, Rice University, 2007, p 45-46.
- 14- <https://baghdadtoday.news/news>.
- 15- Ibtisam Kamal, Oil & Gas Industry of Kurdistan Region of Iraq: Challenges and Opportunities, Soran University, 2018, p. 4.
- 16- <https://www.mawazin.net/Details.aspx?Jimare>.

Resources

- 1- Issam Chalabi, 50 years in the world of oil, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 2019, pp. 337-340.
- 2- Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq. Oil and Gas Report Including Forecasts for the Next Ten Years Until 2025, Baghdad, 2016, pp. 11-12.
- 3- Ghanem Anaz, Iraq and the Oil and Gas Industry, Dar Al-Wadah Publishing, Amman, Jordan, 2019, p. 331.
- 4- Naji Muzhir Abdul Rahman, Hadi Abdul Azeraj, The Oil Industry in Iraq, Justice Group for Printing and Publishing, Baghdad, 2009, p. 223.
- 5- Ziad Fadel Abdullah Al-Samarrai, The Spatial Variation of the Oil Extraction and Refining Industries in the North Oil Company and Refineries, Ph.D. thesis, College of Education, Tikrit University, 2020, p. 100.
- 6- Florian Amerler, Dalia Zamel, Oil and Gas in the Kurdistan Region of Iraq, A Review of Export Laws, Al-Bayan Center for Studies and Planning (translation and editing of the center), 2018, p. 3.
- 7- Majeed Malak Al-Samarrai, Modern Transportation Geography, Central Press, Diyala University, 2011, pp. 285-286.
- 8- Khorshid Daly, The Conflict between Erbil and Sulaymaniyah, Causes and Falsehoods, Al Jazeera Net, 10/21/2017.
- 9- Waheed Anaam al-Kaka'i, Geopolitics of Oil and Gas in the Kurdistan Region of Iraq and Regional and International Actors, Journal of Diyala University for Human Sciences, Volume 85, 2020, p. 14.
- 10- Saddam Faisal Cookes al-Muhammadi, The Problems of Crude Oil Management between the Federal Government and the Government of Iraqi Kurdistan, King Faisal Center for Studies and Research, Riyadh, 2020, pp. 7-8.
- 11- Louay Al-Khatib, Kurdistan's oil crisis is constitutional and not legal, Al-Watan Qatari newspaper, February 24, 2014, www.al-watan.com.
- 12- Nassif Jassim Ali, Nabil Jaafar Abd Rida, Economic Analysis of Oil Contracts in the Kurdistan Region. Journal of Economic Sciences, No. 10, 2018, Basra University, pp. 4-7.
- 13- Amy Mayers Jaffe, JAMES A. Baker Institute for Public Policy, Rice University, 2007, p 45-46.
- 14- <https://baghdadtoday.news/news>.
- 15- Ibtisam Kamal, Oil & Gas Industry of Kurdistan Region of Iraq: Challenges and Opportunities, Soran University, 2018, p. 4.
- 16- <https://www.mawazin.net/Details.aspx?Jimare>.